تطهير مصر من رجس الإخوان

إذا أردنا تطهير القضاء حقا، وتطهير واستعادة سلامة مؤسسات الدولة، فيجب أن يتطهر البلد أولًا من رجس الإخوان.

فلا الإخوان يريدون محاكمة جدية وثورية للمخلوع مبارك، ولا هم يريدون حقا تطهير القضاء، بل هم يريدون تحطيم مؤسسة القضاء بالكامل، وإحلال محامين من الإخوان الجهلة على كراسى القضاة، وتحويل القضاء إلى شعبة إخوانية، وجعل أحكام القضاء على مقاس مزاج مرشد الإخوان، وهو ما لن يحدث أبدًا، حتى لو نظم الإخوان ألف مظاهرة، وتصوروا أن بوسعهم إفناء الدولة المصرية، وإزالة حكم القانون وإحلال شريعة الغاب. الإخوان لا يريدون محاكمة مبارك لأنه مثلهم الأعلى، وفى عز مظاهرات الثورة المصرية الحاشدة فى ميدان التحرير، كان الإخوان يتسللون لإجراء مفاوضات سرية مع الجنرال عمر سليمان نائب رئيس الجمهورية وقتها، وشارك فى التفاوض المتآمر محمد مرسى الذى جعلوه فيما بعد فى منصب الرئيس، وعرض سليمان صفقة على الإخوان يتاح لهم فيها الفوز بحزب وجمعية للجماعة، وكان شرط سليمان أن يتحرك الإخوان لإخلاء ميدان التحرير، ولم يكن بوسع الإخوان أن يفعلوا، فهم كانوا ضيوفًا على مظاهرات الثورة، والتحقوا بها متأخرين، ولم يكونوا يجرؤون قبل الثورة على النطق بكلمة خلع مبارك أو إسقاط النظام، لكن حوادث الثورة تجاوزت عجزهم وتآمرهم الخلقى، ونجحت الموجة الأولى للثورة فى خلع مبارك، وتحول تفكير الأمريكيين إلى خطة لاحتواء الثورة، وكان للإخوان دورهم بالتعاون مع مجلس طنطاوى وعنان الحاكم وقتها، ولم ينطق الإخوان بكلمة حين تأخرت ملاحقة مبارك أو التحقيق معه على مدى شهرين

بعد خلعه فى ١١ فبراير ٢٠١١، وبادرت القوى الثورية إلى الدعوة لمليونية محاكمة مبارك فى ٨ أبريل ٢٠١١، وأرغموا مجلس طنطاوى وعنان على بدء التحقيق مع مبارك ورجاله، وعائلته، وبعد أن كانت مهلة الشهرين قد آتت أكلها، وأتاحت لمبارك وعائلته إخفاء المليارات المنهوبة، وتدمير وثائق الإدانة، وكانت القوى الثورية تطالب وقتها بمحاكمة جدية لمبارك، وبإصدار قانون خاص للمحاكمة، يحاكم فيه مبارك بتهمة الخيانة العظمى على مدى ثلاثين سنة من حكم مصر، ورفض مجلس طنطاوى وعنان مبدأ المحاكمة الثورية، وتحدثوا عن محاكمة تجرى طبقا للقوانين العادية، وعلى ممارسات الثمانية عشر يوما من الثورة فقط، وليس على جرائم حكم الثلاثين سنة، وكان موقف مجلس طنطاوى وعنان مفهوما، فقد كان امتدادا بالمبنى والمعنى لإدارة مبارك، وكان حريصا على إلحاق أقل أذى بسيدهم الذى وضعهم فى مناصبهم، ولم تكن مفاجأة وقتها أن ساندت قيادة الإخوان مجلس طنطاوى وعنان، ورفضت المحاكمات الثورية، ومارست النصب العام بأحاديث تفضيل المحاكمات العادية، وبدعوى تسهيل الحصول على أحكام من محاكم عادية يمكن للمجتمع الدولى أن يتقبلها، وأن يعيد الأموال المنهوبة إلى مصر، كان ذلك نصبا صريحا، وقلنا - وقتها - إن مصير هذه المحاكمات الهزلية هو تبرئة مبارك، وأنه لا مليمًا واحدًا سوف يعود إلى مصر، وهو ما جرى ويجرى حتى هذه اللحظة، وبمباركة الإخوان المنافقين المتواطئين مع سدنة المال الحرام، وحين تشكل أول برلمان منتخب، عاد الإخوان الكذابون إلى ذات الموقف، فقد تقدم نائب من «حزب الكرامة» بطلب لتفعيل قانون محاكمة الرئيس بتهمة الخيانة العظمى، وهو قانون صدر فى مصر سنة ١٩٥٦، ورفض برلمان الأكثرية الإخوانية مجرد مناقشة الموضوع، وأعاد نوابهم المتفذلكين أحاديثهم المجوجة عن أفضلية المحاكمات العادية، وكان موقفهم مطابقا - بالنص والحرف - لمواقف المحامين والقانونيين من جماعة المخلوع مبارك، وهو ما يعنى - بالبداهة - أن الإخوان شركاء أصلاء فى جريمة المحاكمات الهزلية، وهم يعلمون سلفا أنها

ستنتهى إلى تبرئة مبارك ورجاله مع المتهمين بقتل المتظاهرين، وهو ما قلناه ـ نصا وحرفا ـ من أول يوم بعد الثورة، وأعرض الإخوان عن سماعه، بل وتفاوضوا مع مبارك فى سجنه من خلال وسطاء عائليين، على أمل أن يعطيهم المخلوع بعض ماله المسروق، فى مقابل إخراجه نهائيا من السجن، ورفض المخلوع فى عناد إجراء صفقة، وسخر منهم بابتسامة الموناليزا فى الجلسة الأولى لإعادة المحاكمة، فقد شهد فشلهم المذهل فى كل شيء، وشهد اتباعهم الحرفى لاختياراته نفسها فى السياسة والاقتصاد، والتى جعلت مبارك كأنه يحكم مصر موضوعيا من سجنه، وبفارق بسيط، وهو أن أداء الإخوان كان أفشل من أداء مبارك، وأعاد إنتاج نظام مبارك نفسه، وبكفاءة أقل، وبذات الاندفاع الجنونى إلى سياسة النهب العام، وتنفيذ رغبات الأمريكيين المحتلين لمصر سياسيا واقتصاديا، وحفظ أمن إسرائيل، ورعاية مصالح «رأسمالية المحاسيب»، والتى تحولت ـ بتعبير عالم اقتصاد بارز ـ من «رأسمالية محاسيب» إلى «رأسمالية مقاطيع» على يد الحكم الإخوانى الفاسد المتآمر العاجز، وهو ما يفسر إحساس النشوة الذى بدا عليه مبارك فى قفص المحاكمة، فقد أصبح الإخوان عبيد المخلوع وتابعيه الأوفياء، وصار مبارك يدرك أن محاكماتهم الصورية سوف تنتهى إلى تبرئته، وهو ما يخدم مرسى أيضا الذى ارتكب نفس جرائم مبارك.

ووجدت قيادة الإخوان نفسها فى المأزق، فقد انكشفت أوراقها، وتبين عجزها وتواطؤها، وحاولت التغطية على الخزى بالدعوة إلى مظاهرات حملت زورًا شعار «تطهير القضاء»، وكان القضاة هم الذين قرروا محاكمة مبارك بالقانون العادى، وليس بالقانون الثورى، فالقاضى يحكم بما لديه من أوراق ووقائع، وبما هو أمامه من تشريعات وقوانين، فالقاضى لا يشرع قانونا، وقد رفض برلمان الأكثرية الإخوانية تشريع قانون خاص بالمحاكمات الثورية، وقد حاول الإخوان رمى التهمة عن كاهلهم، وإلصاقها بالقضاة، وبدا الكلام هزليا، ويشبه ما يجرى فى الحفلات التنكرية التى يقيمها أولاد الذوات، وتلبس فيها

سيدات المجتمع الغنى جلاليب الفلاحات، على سبيل جلب النكات والتندر على خلق الله، وهو ما يفعله الإخوان بحفلاتهم ومظاهراتهم التنكرية المفضوحة، فقد اكتشف الناس حقيقتهم كثورة مضادة كاملة الأوصاف، واكتشف الناس حقيقة جماعة الإخوان كجماعة فلول، يتحكم بها ملياردیرات المال الحرام تماما كجماعة مبارك، وهو ما يثير السخرية الآن من دعواهم الانتساب للثورة، بينما هم خونة الثورة، وارتداء أقنعة الثوريين، والنصب على الناس من جديد، ومحاولة الإفلات من المأزق بالهروب إلى الأمام، والتمهيد للانقلاب الثانى على الثورة والشرعية، فقد جرى الانقلاب الأول فى ٢١ نوفمبر ٢٠١٢، حين صدر إعلان مرسى المنكود، والذى لوث مؤسسة القضاء بتعيين نائب عام من هوى إخوانى، ومظاهراتهم العبثية اليوم تمهد للانقلاب الثانى، وهو ذبح مؤسسة القضاء بالكامل، وعلى ظن امكانية توقى الإخوان لمصير مبارك، لكنهم يمكرون ويمكر الله، والله خير الماكرين، وسوف تنتهى انقلاباتهم إلى انقلاب البلد عليهم، وتطهير مصر من رجس الإخوان، فالإخوان هم حزب الشيطان.

"صوت الأمة" فى ٢٢ إبريل ٢٠١٣